رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٠ /١١/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢١ / ١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

دور الحشد الشعبي في إدارة مخاطر الأمن الوطني العراقي

The Role of Popular Mobilization in Managing Iraq's National Security Risks

الباحث: زين العابدين مهدي حمزة

Researcher: Zain Al-Abidin Mahdi Hamza

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Nahrain University / College of Political Science

zain.msp22@ced.nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يعد الحشد الشعبي من اهم التحولات التي أسهمت في تعزيز مرونة الدولة في مواجهة المخاطر, حيث تميزت هذه التشكيلات التي بمرونة عالية و الاستجابة السريعة للتهديدات والمخاطر بالخصوص خطر تنظيم داعش الذي كان السبب الأساس لتشكيل هذه القوة , فما ان دخلت معادلة الردع الى جانب القوات المسلحة حتى شكلت قوة مضافة ومكملة للقوات المسلحة العراقية وتحول فارق في هيكل هذه القوات , وفي طبيعة استراتيجيتها القتالية , وتمكنت بأداء استراتيجي عالي وقابلية لتكيف مع معطيات التخطيط والتنسيق مع القوات المسلحة بالرغم من فترة التزامن المحدودة , مواجهة خطر تنظيم داعش وتحرير كامل الأرض العراقية , وشكلت نموذجا جديدا في إدارة مخاطر الامن القومي العراقي , لاحقا امست أداة فاعلة ورئيسية ولها حضورها الميداني والمعنوي في كل المخاطر والأزمات التي يتعرض لها الامن القومي العراقي سواء كانت تقليدية او غير تقليدية .

الكلمات المفتاحية: "إدارة المخاطر"، "الامن القومي"، "الحشد الشعبي"

Abstract

The Popular Mobilization Forces (PMF) are considered one of the most significant transformations that contributed to enhancing the state's resilience in facing risks. These formations were characterized by high flexibility and rapid response to threats, particularly the threat posed by ISIS, which was the primary reason for the formation of this force. Once the deterrence equation was introduced alongside the armed forces, it became an added and complementary strength to the Iraqi military, marking a pivotal shift in its structure and in the nature of its combat strategy. The PMF managed, with high strategic performance and adaptability to planning and coordination with the armed forces, despite the limited overlap period, to confront the ISIS threat and liberate all of Iraqi territory. It thus became a new model in managing Iraq's national security risks. Over time, it has become an active and principal tool, with a strong field and moral presence in addressing all risks and crises faced by Iraq's national security, whether traditional or non-traditional.

Keywords: "Risk Management", "National Security", "Popular Mobilization"

المقدمة

تمر الحياة البشرية بموجات تطور ذات مدى قصير فاعل على العكس مما كانت عليه سابقا , فعالم اليوم امسى مثقل بالأزمات وتغيرات ديناميكية واحداث دراماتيكية لم تألها الدول من قبل , وظهرت تهديدات ومخاطر عديدة مختلفة ومعقدة وبتسارع احداث تتجاوز الحسابات العقلانية في كثير من الأحيان , تلعب القوات المسلحة فيها دورا محوريا وتعد من اهم ركائز الدولة في حفظ الامن والاستقرار وسيادة الدولة وحميات مصالحها في

أوقات السلم والحرب , وهذه تمثل الوظيفة التقليدية للقوات المسلحة , الا انه في لوقت الحالي اتسعت وضيفتها لتشمل إدارة المخاطر بمختلف أنواعها سواء كانت طبيعية , بشرية , امنية , وراح دورها يتزايد في مجالات الوقاية والتصدي , وإعادة التأهيل بعد الازمات .

في عام ٢٠١٤ تأسس الحشد الشعبي كرد فعل على المخاطر التي شكلها تنظيم داعش الإرهابي واحتلالها أجزاء كبيرة من الأرض العراقية , حيث فرضت الضرورة الاستراتيجية وجود تشكيلات قتالية داعمة للقوات المسلحة العراقية في التصدي لهذا التنظيم الإرهابي , وعلى الرغم من ان الحشد الشعبي بدا كقوة تطوعية , الا انه اصبح لاحقا جزء رسمي وحيوي داخل المنظومة الأمنية العراقية , أدى فاعلية عالية في قتاله المجاميع الإرهابية وتحرير ارض العراق وأحدث تغيرا نوعيا في هيكل القوة لدى القوات المسلحة العراقية , فضلا عن ما اسهم به من أدوار مهمة في مواجهة التهديدات المخاطر غير التقليدية ذات الجانب المدني .

أهمية البحث: تشكل هذه الدراسة مساهمة حيوية في تسليط الضوء على دور الحشد الشعبي في ادارة مخاطر الامن القومي العراقي، مع التركيز على تقييم استراتيجياته في مواجهة المخاطر، من خلال تحليل اداءه في محاور متعددة مثل التنسيق مع الجيش العراقي، توظيف القدرات العسكرية التي يمتلكها في كافة المجالات ذات الصلة بالأمن القومي

إشكالية البحث: كان لأحداث عام ٢٠١٤ تأثير كبير في ايجاد وعي سياسي وأمني عما تعانيه الدولة العراقية من خلل وضعف الاستعداد والجاهزية، فضلا عن التغيرات الحاصلة في فلسفة وصور المخاطر وتعدد الفاعلين، والتي أدت الى ارتباك وضعف وزيادة مساحة عدم اليقين في الاستجابة الاستراتيجية للعراق لهذه التبدلات، مما أدى بدوره الى زيادة الشك في القدرة على مواجهة المخاطر وادارتها، من هذا يدور السؤال المركزي للدراسة حول: كيف يمكن لصانع القرار العراقي، من خلال الحشد الشعبي، إدارة مخاطر الامن القومي؟

ويتفرع من هذا التساؤل المركزي عدة اسئلة فرعية:

١. ما هي العوامل التي اسهمت في ظهور الحشد الشعبي، وكيف اثر ذلك على تكامل المؤسسة العسكرية؟
٢. كيف أسهمت فاعلية الحشد الشعبي في مواجهة خطر تنظيم داعش؟
٣. هل يشكل الحشد الشعبي تعزيزا للاستقرار الامني والسياسي في العراق؟
٤. ما دور الحشد الشعبي في ادارة المخاطر التي تحيط بالأمن القومي العراقي؟

فرضية البحث:_ تفترض الدراسة أن تبدل المخاطر والتهديدات التي تواجه الدول تتطلب إدارة واعية وقادرة على إحداث تغيير في منهجية ونمط الاستجابة، ومن ثم فإن قدرة المؤسسة العسكرية على إدارة مخاطر الأمن القومي ترتبط بطريقة فهم المخاطر والتعامل معها، وكلما استطاعت المؤسسة العسكرية التكيف هيكلياً في استراتيجيتها مع المخاطر كلما كانت الادارة أكثر قدرة على استيعاب المخاطر واحتواءها وهو ما يتطابق مع وجود الحشد الشعبي في مواجهة تنظيم داعش الارهابي.

الاطار المنهجي للبحث: نظرا لطبيعة البحث فقد تطلب توظيف منهجين من مناهج من مناهج البحث العلمي , اذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف المداخل والمفاهيم النظرية للدراسة , وتم الاعتماد على المنهج التحليلي للأدوار التي قامت بها تشكيلات الحشد الشعبي .

اولا: مفهوم إدارة المخاطر

أنتج لنا الواقع الدولي الراهن بكل متطلباته ومتغيراته بيئات أكثر عرضة للخطر مما كانت عليه في السني التي خلت، والسرعة اللامتناهية لتحول تهديدات الامس الى مخاطر وجودية في عالم أكثر تواصلا من اي وقت نتيجة للعولمة والتطور المشهود. في ضل هذه المجريات للواقع العالمي صار لزاما للفواعل الدولية وكل الدول الى التحول الجذري في طريقة التعاطي مع المخاطر وتنظيم نفسها للتعامل معها باهتمام بالغ وبصورة أكثر منهجية وعقلانية.

١ – تعريف المخاطر: المخاطر هي إنشاءات عقلية بمعنى ليست ظواهر حقيقية لكنها تنشأ في العقل البشري، مع ذلك يقوم الخبراء بترتيب واعادة تجميع الاشارات المتحصل عليها من "العالم الحقيقي" بشكل خلاق مما يوفر البنية والتوجيه لعملية مستمرة لتفعيل الواقع، فالارتباط بين الخطر كمفهوم عقلي والواقع يتشكل من خلال تجربة الضرر الفعلي (نتيجة الخطر).

فاختراع المخاطر كتركيبة عقلية يتوقف على الاعتقاد بان الفعل البشري ممكن ان يمنع الضرر مقدما، اي للبشر قدرة تصميم مستقبل مختلف وبناء سيناريوهات تكون بمثابة ادوات للعقل البشري لتوقع العواقب وتغيير مسار الاجراءات وفقا لذلك[١].

اشارت العديد من المنضمات الدولية للتقييس وادارة المخاطر الى مصطلح المخاطر بطرق متعددة، فالأمم المتحدة عرفتها: بانها الخسائر المتوقعة بسبب خطر معين لمنطقة معينة وفترة مرجعية، واستنادا للحسابات الرياضية فان المخاطر هي نتاج الخطر والضعف[٢].

أما منضمة التقييس(ISO) عرفت المخاطر على انها تأثير عدم اليقين على الاهداف وغالبا ما يعبر عنها مزيج من عواقب الحدث (بما في ذلك التغيرات في الظروف) واحتمالاته المرتبطة به. وتأثرت مؤسسة المعاير البريطانية بالمعيار الاسترالية /النيوزلندية وعرفت المخاطر: بانها فرصة حدوث شيء ما سيكون له تأثير على الاهداف ويقاس بالاحتمال مضروب بالعواقب[٣]. اما منظمة (IRGC) التابعة للحرس الثوري الايراني فقد تبنت واعتمدت تعريفا واسعا يتعلق بمجموعة واسعة من المخاطر واشارت اليه: بانه عدم اليقين وخطورة عواقب نشاط او حدث يتعلق بشي يقدره البشر، ويمكن ان يتعلق عدم اليقين بنوع العواقب، واحتمالات حدوثها، وشدة العواقب او المكان والزمان التي قد تحث فيه هذه العواقب[٤].

٢ – تعريف ادارة المخاطر: ادارة المخاطر هي علم وفن في نفس الوقت، يعتمد الامر على استخدام افضل البيانات الممكنة وعلى ادراك مالا نعرفه ومالا يمكننا معرفته وما يجب معرفته، فهو يتطلب مقايضات معقدة وغير قابلة للقياس في كثير من الاحيان بين الاستراتيجيات المختلفة لمنع المخاطر والحد منها والاستجابة لها[٥] فإدارة المخاطر تعد موضوع معقد له مناهج مختلفة في مجالات متنوعة بدءا من الصحة والسلامة،

والاعمال التجارية، والمالية حتى الارهاب والجريمة حيث لم تنطلق الابحاث حول ادارة المخاطر الا بصعوبة، حتى وصفت مراجعة الدفاع التي تجري كل اربع سنوات (QDR) في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ ادارة المخاطر بانها (مبدا استراتيجي مركزي)[٦].

ويمكن تعريف عملية ادارة المخاطر على انها: انشطة منسقة او نهج و ممارسة لتحديد المخاطر وتقييمها وادارتها وابلاغها في سياق واسع لتقليل الضرر والخسارة المحتملين[٧]. او هي تطبيق سياسات واستراتيجيات الحد من المخاطر والتي تشتمل: تقييم المخاطر، والتخفيف لتقليل حجم الاضرار المحتملة، وقبول الاضرار التي لا يمكن تخفيفها او ادارتها. في الولايات المتحدة فقد عرف مكتب المسائلة الحكومية ادارة المخاطر بأنها: عملية مستمرة للإدارة، من خلال سلسلة من إجراءات التخفيف التي تتخلل انشطة الكيان، لاحتمالية وقوع حدث وتأثيره السلبي. وإدارة المخاطر تعالج المخاطر قبل اتخاذ اجراءات التخفيف بالإضافة الى المخاطر التي تضل قائمة بعد اتخاذ التدابير المضادة[٨]. وفي وزارة الدفاع للولايات المتحدة عرفتها: بانها عملية تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر الناشئة عن العوامل التشغيلية واتخاذ القرارات التي توازن بين تكلفة المخاطر مع مزايا المهمة[٩].

اما في بريطانيا تناولت العديد من التعاريف لإدارة المخاطر فعرفها مكتب التدقيق الوطني (U.K) على انها تعني وجود عملية مؤسسية ومنهجية لتقييم ومعالجة تأثير المخاطر بطريقة فعالة من حيث التكلفة، مع وجود موظفين يتمتعون بالمهارات المناسبة لتحديد وتقييم الإمكانات[١٠]. وعرفة وزارة الخزانة في عام ٢٠٠٤ ادارة المخاطر: هي جميع العمليات المتضمنة تحديد المخاطر وتقييمها والحكم عليها وتعيين الملكية. واتخاذ اجراءات لتوقع المخاطر والتخفيف منها، ورصد ومراجعة التقدم[١١].

ايضا الحرس الثوري الايراني تناول ادارة المخاطر وعرفها على انها: عملية تتضمن تقييم وتنفيذ الإجراءات والحلول الازمة لتجنب المخاطر او تقليلها (منعها، او التكيف معها، او تخفيضها) او نقلها او الاحتفاظ بها. وتتضمن كذلك انشاء وتقيم واختيار خيارات الادارة المناسبة، واتخاذ القرارات بشان الاستراتيجيات والخيارات المحددة والتنفيذ[١٢].

وتتميز ادارة المخاطر بتنافس وجهات النظر العالمية بين "التوقع" و "المرونة" والتوقيعية مرتبطة بالمبدأ التحوطي حيث ان الادارة الأستباقية للمخاطر تعتبر جزا لا يتجزأ من العملية، ويفضل التوقع على المرونة، فالاستراتيجيات الاستباقية البحتة تقوم بمسح المشهد بشكل منهجي بحثا عن اي مخاطر يجب ادارتها مما يوفر الدافع للعمل. وهكذا جادل تقرير الامم المتحدة "الاتجاهات الاستراتيجية" والذي صدر في اذار عام ٢٠٠٣ بأن مسح الافق وتقييم الاحتمالية لفهم المخاطر المستقبلية، يتم الاعتراف بها بشكل متزايد من قبل الحكومات باعتباره اداة قادرة وفعالة للحد من المخاطر وادارتها[١٣].

وتبعا لذلك يمكن القول بان الاستجابة الفعالة للمخاطر معتمدة على:

- تحديد اهداف واضحة.
- تقييم شامل للخطر ونقاط الضعف الأساسية.
- الاستعداد والتكيف لمواجهة اسوء السيناريوهات[١٤]

اما المتطلبات الادارة الفعالة للمخاطر على المستوى الاقليمي والوطني باختصار:

- تحديد سياق المخاطر.
- تحديد المخاطر ونقاط الضعف الرئيسية التي تؤثر على السلامة والامن.
- التقييمات المستمرة من قبل المختصين وذوي الخبرة الافراد والمنضمات المسؤولة عن احتمالية وعواقب المخاطر الناشئة.
- صياغة السياسات والاجراءات للتخفيف من المخاطر بحيث يتم تقليلها الى ادنى مستوى ممكن عمليا.
- قبول المخاطر المتبقية التي لا يمكن تخفيضها بالكامل من قبل السلطات المسؤولة.
- صياغة خيارات وترتيبات وعمليات واليات الوقاية من المخاطر والاستجابة لها والتعافي منها[١٥].

ثانيا : الامن القومي مدخل مفاهيمي:

لا تَجَني بالقول ان الامن القومي كمفهوم ومصطلح حَضيَ باهتمام متواتر واخذ حضةٌ من التنضير والتفكير على مدى عقود من الزمن , فهو مصطلح يكرره الباحثين والاكاديميين في مجال الدراسات الاستراتيجية والامنية عندما يتصل الامر بالقضايا المتعلقة بسلامة الدولة وسيادتها ومصالحها الأساسية[١٦]، مع ذلك ظل مفهوم الامن القومي بعيد المنال، كما لوحظ سابقا من اقتصار الدراسات الامنية التقليدية تركيزها على التهديدات العسكرية او تهديدات القوة الناتجة عنها خارجيا على مصالح الدولة، من ثم بعد ذلك التوسع المفاهيمي نتيجة التطورات التي لاحت السياسة الدولية والمحلية على حد سواء في العقود الاخيرة والتي بدورها دفعت الفقهاء ورجال الدولة الى التشكيك في التفسير التقليدي واصبح ينظر الى الامن القومي في سياق اوسع بكثير، كذلك تنوع وتعدد مجموعات القضايا التي يثيرها مفهوم الامن القومي، فبعضها يتعلق بنطاق المصالح التي يمكن اعتبار انتهاكها مسألة امن قومي، واحيانا يعبر عنها بانها جوهر الامن القومي وتشمل البقاء المادي لشعب ما، والوحدة الوطنية / التكامل، والاقتصاد القوي التنافسي، والرفاه المادي والأيكولوجي للسكان، والبعض الاخر من مجموعة القضايا، هي الانشطة والظروف التي يمكن اعتبارها تشكل تهديد للأمن القومي، وتتعلق المجموعة الثالثة من القضايا بالاستراتيجيات التي سيتم اعتمادها للتعامل مع مشاكل الامن القومي، والتي تتخللها معضلات مثل مقدار الاهتمام والموارد الواجب تكريسها للظروف المحلية مقارنة بالظروف الخارجية، والنشاط العسكري مقارنة بالنشاط الدبلوماسي او السياسي والاقتصادي...الخ[١٧].

ويمكن القول ان المسوغ الاساس لافتقار الأمن القومي الى تعريف موحد في المعجم الاستراتيجي، ان كل من ناقش هذا الموضوع قد رأه من خلال منظور سياق معين ووضع معين، لذلك فإن الموضوع لديه نطاق واسع من الفهم والتطبيق ولا يمكن اعتباره كتلة مفاهيمية واحدة، يعتقد فيلسوف غربي ان "الامة" تتمتع بالأمن عندما لا تضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة اذا تعرضت للتحدي على الحفاظ عليها، واعتبر عالم سياسي اخر ان المعنى المميز للأمن القومي يعني التحرر من الاملاء الخارجي، ووفقا لأخر يقاس الامن بالمعنى الموضعي عدم وجود تهديدات للقيم المكتسبة، بالمعنى الذاتي غياب الخوف من مهاجمة مثل هذه القيم[١٨].

ايضا نستشهد من خطاب الامين العام للجنة الامن القومي التابعة للحزب الشيوعي الصيني (شي جين بينغ) الذي القاه اثناء تراسه للاجتماع الاول للجنة في ١٥ ابريل عام ٢٠١٤، والذي اقترح مفهوم لنضرة شاملة للأمن القومي وقال شي " في الوقت الحاضر اصبحت دلالات وامتدادات الامن القومي الصيني اكثر ثراء من اي وقت مضى، يأخذ الامن القومي نطاقا اوسع من المكان والزمان اكثر من اي وقت في التاريخ وينطوي على عوامل داخلية وخارجية اكثر تعقيدا، ويجب ان نتمسك بنضرة الامن القومي الشاملة. وبالنضر الى امن الشعب باعتباره الهدف، والامن السياسي كمبدأ اساسي، والامن الاقتصادي كأساس، والامن العسكري والثقافي والمجتمعي كضمانات، وتعزيز الامن الدولي كمصدر للدعم، فأننا سنرسم طريقا للأمن القومي بخصائص صينية[١٩].

ومهما يكن من امر فان مفهوم الامن غالبا ما يستقيم تصوره وفهمه من خلال مقربتين، اولهما القوة فتركيز سياسة الامن القومي على الامور الاكثر اهمية يتطلب فهما اكثر دقة للقوة بشقيها الصلبة والناعمة والمقدرة على التوليف بينهما وقابلية التبديل الأولى مع الثانية، وافضل تعريف للقوة هوة "امتلاك الامة السيطرة على سيادتها ومصيرها " فهو ينطوي على درجة معينة من السيطرة على قدرة القوى الخارجية على الحاق الضرر بالبلاد، وتدور القوة الصلبة او العسكرية الى حد كبير حول السيطرة وامكانية القوات المسلحة وقدراتها، في حين القوة الناعمة تدور في الاساس حول النفوذ اي محاولة اقناع الاخرين باستخدام اساليب غير الحرب للقيام بشيء ما[٢٠]. وثانيهما، التهديد ففي كل تعريف للأمن القومي هنالك مفهوم التهديد والاسئلة الثالثة المصاحبة له، ما هي انواع التهديدات التي نواجها وما اهميتها ؟ مصادرها. وما هي اهدافها؟ وبشكل مبسط للإجابة عن تلك الاسئلة، في الدراسة الواقعية التهديدات هي في الغالب عسكرية، ومصادرها في المقام الاول دول خارجية، واهدافهم هي الدولة اما على حدودها (سلامة اراضيها) او في جوهرها (وجودها او سيادتها)، وبالنسبة لليبراليين فان التهديد تشمل التهديدات العسكرية وغير العسكرية والتي تتراوح على نطاق واسع كالتهديدات الاقتصادية والبيئية والأيديولوجية، مصادرها الدول الخارجية والجماعات العابرة للحدود الوطنية، كذلك المجموعات الداخلية، واهدافهم ليست الدول فحسب بل سكانها أيضا[٢١].

في ذات السياق، ارست فترة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بديناميات جديدة في الترابط العالمي تغيرات وانعكاسات اشرت بتواترها تحديات وتهديدات جديدة لم يألفها النظام الدولي والتي اسهمت في اعادة تحديد نطاق اهمية التهديدات للأمن القومي، اضحى خلالها الامن العالمي المعاصر بأوجه مختلفة كثيرا عن الماضي ويمكن ايعاز السبب الى ثلاث عوامل، اولهما: التداول، الذي يعني حركة وتفاعل زخارف الحضارة (الناس، الطاقة، التمويل، رأس المال، الغذاء والماء، والمخدرات والمرض) تتقاطع حركة العناصر المجتمعية هذه مع الشؤون الداخلية والخارجية، وتفرض اجندة سياسة عامة يجب ان تشمل الامن الداخلي والدفاع الخارجي، ثانيهما: التعقيد، التحدي المتمثل في فهم تأثير عناصر المجتمع المنتشرة على العمليات والادارة وداخلها وعبرها، اما العامل الثالث: الطوارئ، اي الحاجة الى التعامل مع المخاطر المتزايدة التي تنتج عندما يكون هنالك تداول اكبر للعناصر المجتمعية التي تخلق المزيد من التعقيد، يجب ببساطة ان يتم المزيد من التخطيط للطوارئ لتوقع ما هو غير متوقع ولجعل العمليات والادارة مستعدة للاستجابة بنجاح عند ضهور حالات طوارئ[٢٢].

على الرغم من ذلك لا اشكال من ذكر جملة من التعريفات التي تناولت مفهوم الامن القومي، وان كان قد تم تعريفها بطرق مختلفة من قبل مؤلفين مختلفين، واحد الذين عرفوا الامن على نطاق واسع هو (زبيغنيو برجنسكي) في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى وعرفه بانه " شرط لا تخضع فيه المصالح الحيوية للدولة للإكراه الخارجي او التحديات الداخلية الخطيرة " ويواصل القول، من اجل الحفاظ على الامن القومي يجب ان تمتلك الدولة سلطة عسكرية واقتصادية وسياسية، مؤلف اخر قدم تعريفا للأمن القومي هو (جوزيف ناي) في كتابه مستقبل السلطة وعرفه بانه " حماية السلامة الاقليمية للبلد وسيادته من التهديدات الخارجية والحفاظ على اسلوب حياة البلد من التهديدات الداخلية[٢٣].

اما (تشارلز ماير) عرف الامن القومي بانه " القدرة على السيطرة على تلك الظروف الداخلية والخارجية التي يعقد الراي العام في مجتمع معين انها ضرورية للتمتع بحق تقرير المصير او الاستقلال الذاتي والازدهار والرفاهية[٢٤].

اخيرا ولكي لا نغفل عن رؤية بعض الفقهاء ممن ربطوا مفهوم الامن بضرورة التنمية التي لأغنى عنها اليوم للأمم والمجتمعات، فبدونها الدولة غير قادرة على التصالح مع ذاتها داخليا، كما انها غير قادرة على اقناع الاخرين بمكانتها وجدوى نيتها وتماسكها في وجه المخاطر المتوقعة، وهذا ما بدا جليا في تعريف (روبرت ما كنمار) وزير الدفاع الامريكي الاسبق والذي رأى " الامن ليس المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، والامن ليس القوة العسكرية وان كان يتضمنها، والامن ليس النشاط العسكري وان كان يشمله، ان الامن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد امن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تبقى امنة[٢٥].

ثالثا : الحشد الشعبي وإدارة خطر داعش

في لحظة اختبار حقيقي لقدرات القوات المسلحة العراقية على حفظ امن المواطنين وكيان الدولة في اعقاب انسحاب القوات المسلحة الامريكية في عام ٢٠٠٩ _ ٢٠١٤ , تبين هنالك هشاشة كبيرة في هذه القدرة لأسباب ومعطيات سياسية وامنية واجتماعية عديدة , كل منها لعبت دورا ما في هذه الهشاشة , اذ انهارت القوات الأمنية بصورة شبه كاملة امام تنظيم داعش الإرهابي الذي استطاع احتلال مساحات واسعة من الأراضي العراقية والوصول الى تخوم بغداد , واصبح البلد في حينها في لحظة فارقة لم يشهد لها العراقيون مثيل [٢٦], امام هذا الواقع الذي يقابله ضمور قدرة الجيش على فرض سياسته , كان الادراك الاستراتيجي السليم للمرجعية الدينية العليا في النجف متمثلة بالسيد علي الحسيني السيستاني , للواقع ومجريات الاحداث الذي دفعها الى استعمال سلطتها الدينية والسياسية في ذلك الوقت بإصدار فتوى الجهاد الكفائي في يوم الجمعة ٢٠١٤/٦/١٣ ضد هذا التنظيم الإرهابي [٢٧], أي بعد يومين من سقوط الموصل , حيث وصفت هذه الفتوى بانها صعقت الحياة في قلوب العراقيين وافكارهم واللذين شعروا باليأس وضياع الوطن , فالمرجعية ادركت هنا بانه لم يعد بالإمكان انقاذ العراق في ضل هكذا وضع عن طريق البولميك السياسي , والاحداث لم تعد تسمح بالمماطلة , والعراق اصبح قاب قوسين او ادنى من الضياع , استعملت فيها القوى الخارجية بما فيها الإقليمية جماعات دينية وظيفية كعنصر لتحقيق اهداف استراتيجية , وكان لابد ان يتدخل الدين لمواجهة التأويل الفاسد والمنحرف لدى

الإرهابيين , وكان السياق الموضعي يفرض على المرجعية الدينية التدخل لإنقاذ العراق , فالتقدير الواقعي للأحداث كان العراق تحت هذه الهجمة من قبل تنظيم داعش , اشرس حتى من وقع الاحتلال عام ٢٠٠٣ , فالاحتلال جاء في سياق ملتبس وتوسل اكثر من ذريعة قانونية , ثم بعدها لم يعد بالإمكان البقاء مع انتفاء أي شرعية لبقائه , غير ان هجوم داعش لا تعتبر باي قيمة قانونية او عرف دولي او أخلاقي او ديني , معلنة قيام الخلافة , تستلهم فيها شرعيتها واحقيتها بحكم العراق من تأويلها الخاص والمشوه للدين , معتمدة على مفهوم إدارة التوحش كعنوان لعقيدتها الحربية , فكان لابد من اعلان الدفاع المقدس [٢٨].

ما ان انطلقت الفتوى حتى استجابة لها مئات الالوف من العراقيين في مشهد لم يسبق له نضير، وبلا شك كانت هنالك حاجة لهيكلية ادارية تنظم شؤون هذه الاعداد الكبيرة من المتطوعين، من تدريب و تسليح وتمويل ونقل، وتكون هذه الهيكلية تحت امرة الدولة لان الاخير تسيطر على جميع الامكانات ومستلزمات النجاح' لذا بعد فتوى الجهاد الكفائي تم تشكيل مديرية تابعة للأمن الوطني برئاسة فالح الفياض مستشار الامن الوطني، ونائبه جمال جعفر (ابو مهدي المهندس) تحت عنوان " مديرية الحشد الشعبي " تأخذ على عاتقها مسؤولية تنظيم شؤون الحشد الشعبي، بدءا من مرحلة التطوع الى التجهيز العسكري، والارسال الى جبهات القتال، ثم بعد كذلك تحولت قيادة الحشد الشعبي الى مجلس الوزراء بأشراف القائد العام للقوات المسلحة، كذلك اصبح الحشد الشعبي المؤسسة الثالثة الحكومية بعد الجيش والشرطة التي تعمل تحت امرة الحكومة العراقية[٢٩].

من الجدير بالذكر ان مرحلة ما قبل التأسيس كانت العديد من الفصائل المقاومة المشاركة ضمن الحشد الشعبي، تقاتل وتعمل جنب الى جنب مع القوات الامنية، بطلب وترخيص من رئيس الحكومة آنذاك السيد نوري المالكي، قبل صدور الفتوى في فترة عام ٢٠١٣ وبداية ٢٠١٤، فقبل الاجتياح الرسمي للجماعات الارهابية والاعلان عن ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، كانت هذه الفصائل تتواجد في مناطق عديدة منها منطقة حزام بغداد والانبار تحت تسمية يطلق عليها " اللجان الشعبية " والتي كانت للحكومة رؤية قبل اصدار الفتوى بتأسيس فرقة تضم هذه اللجان الشعبية، ولكن بعد اصدار الفتوى تبدلت الرؤيا فالأمور اصبحت اكثر توسعا واكثر حاجة[٣٠].

١ _ الحشد الشعبي كألية فاعلة في مواجهة خطر التنظيمات الإرهابية : ان اهم ما يُلحظ على التنظيمات الارهابية المصممة كأنموذج دموي للتخريب والدمار الشامل، بأنها تتمتع باستقلالية عالية وحرية واسعة في تحركاتها الدولية والمناطقية، وفي تنفيذ استراتيجياتها، واختيار الادوات والوسائل والتوقيتات والازمان، فهي متحررة من كل القيود كالتي تفرض على الجيوش التقليدية، والحروب العادية المألوفة في السابق، وهذا الامر هو الذي تعول عليه الجهات الداعمة لهذه الجماعات الارهابية، كطريق لبلوغ الهدف والنجاح وعدم الفشل، من خلال ترك هذه الجماعات تتصرف بحرية في الوصل الى اهدافها التخريبية في العالم الإسلامي[٣١].

واذا ما رجعنا الى العديد من الابحاث التاريخية خلال الثلاثين سنة المنصرمة، لفترة الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من احداث قريبة منها، نلحظ ان الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي وبتنسيق مع المحور الرأسمالي في أوربا، سعوا الى خلق مليشيات يمينية مسلحة اطلق عليها تسمية " ابق في الخلف " التي تتركز على تقليص مستوى تأثير اليسار الماركسي في المجتمعات الاوربية، بقصد عمل حاجز فولاذي للالتفاف

على الدور السوفياتي في اوربا[٣٢]، وقد صممت هذه الجماعات بشكل وهيكلية تكون بها قادرة على مواجهة الخصوم النظامية المتقدمة تقنيا والمجهزة جيدا، وبعكس العلاقات التقليدية التي تكون بين الجنود والمدنيين، ففي الحروب التقليدية يخاطر الجنود بحياتهم لحماية المدنيين، اما في الحروب الاتماثلية او حروب العصابات، يضحي المدنيون بحياتهم لحماية العصابات المختبئين بينهم، والذين يصعب تمييزهم عن المدنيين العاديين، وعليه فأن هذه الحروب والنزاعات تخرج عن اطارها التقليدي، لاسيما ان هذه الجماعات الارهابية تأخذ من المدنيين درعا بشريا لتوفير الحماية لها، في مقابل القوات العسكرية النظامية، هذا الامر أوجب وجود فصائل قتالية شعبية مناضرة لتلكم الجماعات، بهدف الحد من مخاطرها او تصفيتها والحيلولة دون استمرار تهديدها للدولة، وهذا الامر ظهر للعيان في العراق على خلفية تأسيس الحشد الشعبي، لمواجهة تنظيم داعش[٣٣].

لذا فان الاستراتيجية العسكرية العراقية، كانت تقليدية، ولم تتمكن من مجابهة ما يسمى" بحرب التماثل او "الجيل الرابع" من الحروب التي انتهجها التنظيم الارهابي، وكما عرفها " اوستن لونج" بأنها " حرب تحددها التباينات الكبيرة بين المقاتلين في القوة العسكرية الكلية وفي طريقة تنظيم القوة العسكرية وتوظيفها على حد سواء[٣٤].

لذا فقد ضهر الحشد الشعبي بوصفه مكون حيوي، هو الانسب للمواجهة لثلاث اعتبارات أساسية[٣٥]:

الاعتبار الاول: ان الحشد الشعبي مكون قتالي لا تماثلي، يشتغل بطبيعته الهوياتية، بذات المنطق القتالي لهذه التنظيمات الارهابية، مما يجعل الاخير وفق القواعد القتالية تنتكس، بالخصوص ان فلسفة هكذا حروب لم يوجد لها بعد علاجا قتالية نظاميا لائقا بها.

الاعتبار الثاني: انه بما هوة حشد شعبي ذو رؤية جغرافية محلية يتحول الى منصة قتالية دفاعية قبالة اي بؤر جديدة يفتحها التنظيم الارهابي، لأنه غير مدخول بسقف الاولويات الحربية التي تكون لدى المؤسسة العسكرية، لأنه كما معلوم بانه في الثقافات العسكرية الرسمية هنالك جغرافيات ذات اهمية واخرى اقل اهمية، يتم تدويرها من قبل المؤسسة العسكرية فيما يطلق عليه "حساب العمليات الحربية " وبطبيعة الحال ان ارجاء المواجهات العسكرية في بعض الجغرافيات قد يحولها التنظيم الى قاعدة ارتكاز تسمح له بالاستطالة، والبحث عن جغرافيات داعمة جديدة، في حين الحشد الشعبي الذي لن يطيق الوجود الارهابي، سوف يتحرك بفعالياته الذاتية للقضاء عليها، ولو في مرحلتها ما بعد الجنينية.

الاعتبار الثالث: وهو الاهم من سابقيَه، كذلك ان التنظيمات الارهابية بوصفها احدى تمثلات المؤسسات القتالية الغير نظامية، التي تستعمل لفرض القوة الخارجية وبالأخص الامريكية، تلعب دور الفيالق المتقدمة، لتمكين عملية التقسيم، فيكون الحشد الشعبي المواجه لها، بما انه مكون محلي، ليس فقط قادرا على نسف هذه الفيالق، بقدر ما يكون حاميا للوجود الهوياتي المحلي، بشكل يقطع الطريق على المشروع التقسيمي، فتصبح بذلك المواجهة القتالية الشعبية استراتيجية حربية فاعلة، من ناحية تسد الخلل النظري في الثقافة القتالية النظامية، وفي نفس الوقت تنهي الوجود العدائي الذي يشتغل لتمكين عملية التقسيم.

الاعتبار الرابع: اذا ما اردنا توصيف العملية القتالية الشعبية بوصفها حربا ثانوية دفاعية، هي اجلى صور الحرب العادلة، والتي من غير الممكن لأي مكون دولتي حتى لو كان هذا المكون استكباري، التنطع

بخصوصها، وفي نفس الوقت تلعب دور اللحمة الوطنية والاقليمية على حد سواء، ففي ضل الظرفية الراهنة، يصبح تحدي موجبة الالتحام حول الحرب على الارهاب كدائرة تصورية كبرى، تحكم مجمل التفاصيل الحراكية الدولية، تحدي حضاري اساسي، لأنها وفق الحد الادنى الاقليمي تشكل (متفقاً) عليه، ويمكن من خلالها ترسيم سياسات اقليمية فارضة نفسها خارج محصلة الرابح / الخاسر.

بالفعل ما ان دخل الحشد الشعبي الى جانب القوات الامنية، في معادلة الردع، حتى احدث تغييرا دراماتيكيا في مسار الحرب التي شنها تنظيم داعش الارهابي، وتمكن من وضع معادلة جديدة على الارض العراقية بصورة عامة، وعلى طبيعة القوات المسلحة، وهي معادلة العقيدة الوطنية الممزوجة بالعقيدة الدينية في ان واحد[٣٦]، فقد ظهر الحشد الشعبي بأفراد متشبعين بعقيدة تعبوييه التي كانت في تأصيلها عقيدة دينية – عسكرية، مبادئها حماية الارض والمقدسات والتضحية في سبيل الوطن، تمكن من خلالها ان يقابل العقيدة الدينية المنحرفة لتنظيم داعش، والتأقلم مع معطيات التخطيط والتنسيق مع القوات المسلحة الاخرى بالرغم من فترة التزامن المحدودة جدا[٣٧]، بهذا الصدد ذكر " مايكل نايتس " ان الحشد الشعبي أمدَ العراقيين برمز وطني عوضهم عن النكبة التي وقعت على الاجهزة الحكومية، أحَلت شعور القوة لدى العراقيين محل حالة الضعف والانكسار، كما قدم تجربة جديدة مدهشة بالخصوص بما يتعلق بقدرته على الاتصال بسرعة، والروح المعنوية العالية التي تتمتع بها كافة وحداته، فضلا عن انفراد شخوص قادته بخصائص فريدة، الذين أصبحوا ملجأ للشباب الباحثين عن قدوة وليس بالضرورة قادة يجب ان يطاعوا سواء احببتهم ام لا[٣٨].

٢ ـ الأداء الاستراتيجي للحشد الشعبي : كان وضوح الرؤية العسكرية، والتقدير الموضعي السليم، حاضران منذ الايام الاولى من بدء هجوم تنظيم داعش بالخصوص لدى القيادات العليا في الحشد الشعبي، وهذا جَلي عند قراءة فحوى الرسالة التي بعثها ابو مهدي المهندس الى المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، التي تضمنت استجابة سريعة للجهاد وحمل السلام، وتناولت جنبتين اساسيتين، الروح المعنوية العالية للتضحية والفداء، والجنبة العملية من استيعاب وتنظيم للحشود الكبيرة من المتطوعين وتشكيل قوة منظمة ومدربة وموجهة بشكل دقيق، عن طريق فصائل المقاومة التي لديها خبرة طويلة في مثل هكذا حروب[٣٩]، ومن ثم الى الادوار الرائدة والفريدة التي اضطلع بها الحشد الشعبي، وما شكله من اهمية في تقرير مستقبل العراق والمنطقة، فالاستراتيجية التي تعاطى بها الحشد الشعبي في قتاله تنظيم داعش على المستوى العسكري والامني شكلت نقطة محورية في كيفية التعامل مع حرب متعددة الاطراف، وخصوصا عندما تكون تلك الحرب غير نظامية، بحيث تكون الاهداف متحركة ومراكز العدو ذات طابع عشوائي، مرتبط بتامين المدنيين في هذه الحرب، اكثر من قدرته على المواجهة المباشرة في كل العمليات، عندئذ تصبح الانجازات التي تحققت في هذه الحرب الخاطفة أنموذج ليس له نظير" كإدارة، و اداء استراتيجي" في قتال هذه التنظيمات وتحقيق مثل هكذا انتصارات[٤٠]، وتأسيس مثل هذه العقيدة القتالية التي تمكن من خلالها الحشد الشعبي قيادة وافراد، من جعل المبادأة بالفعل بيد القوات المسلحة بدلا من انتظاره، وهذا يعني ان طبيعة الاستراتيجية القتالية اصبحت في حالة انتقال من الدفاع الى الهجوم، الامر الذي يعني بالمحصلة قابلية القوات المسلحة على الردع والتحرير، فالمواقع الهجومية التي توزعت على شكل محاور في هذه

الحرب، وبإسناد عالي القيمة للحشد الشعبي وفصائل المقاومة الاسلامية لجهاز مكافحة الارهاب وقوات الرد السريع وبقية صنوف الجيش لها تأثير حيوي في تعزيز عنصر الهجوم بدلا من الدفاع في الحرب[٤١].

ان ما يلحظ فيما هوة متداول في الفكر الاستراتيجي , انه يراد بالأداء الاستراتيجي، انجاز عمل او تنفيذ مهمة تساعد في الوصول الى الاهداف الموضوعة من قبل الدولة، وفقا للموارد المتاحة واستغلالها بكفاءة وفاعلية كبيرة في تحقيق الاهداف، والحشد الشعبي اثبت فعالية عالية في تحقيق الهدف الرئيسي الذي أنشئت من اجل منظومة القوة هذه[٤٢]، فالقدرة على صياغة الاهداف الى واقع ملموس يعبر بشكل اساس على الاداء الاستراتيجي للقائد وصناع القرار، والحالة التي تكونت من خلال ثلاث معطيات اساسية هي (التفكير، التخطيط، التنفيذ)[٤٣] والتي ادت الى حدوث الاثر الاستراتيجي، بالمحصلة ان الاداء الاستراتيجي يُعد برهنة على حدوث التأثير الاستراتيجي المطلوب من عدمه، واحد المعايير المهمة التي توظف في تقييمها اذا كان عمل الاستراتيجية فعالا او ضعيفا، بالطبع مقارنة بمستوى تحقيق الاهداف، بمعنى اخر، يولد الاداء الاستراتيجي خاصية التأثير الاستراتيجي، الاول متغير مستقل، الثاني متغيرا تابعا. الحقيقة ان الفرق بين الاستراتيجية، والاداء الاستراتيجي، والتأثير الاستراتيجي، فالأولى ينظر اليها على انها المتغير المستقل المهيمن، الثانية متغير وسيط، الثالث هو المتغير التابع المنعكس من الناحية العملية في تحقق الاهداف السياسية[٤٤].

عند تتبع مجريات الاحداث نرى ان الحشد الشعبي تمكن بفاعلية كبيرة في الموائمة ما بين الامكانات المتوفرة ونقاط الضعف والقوة، ومدى قدرتها على المواجهة والتكيف مع بيئة الخطر آنذاك، فقد كانت الامكانات التسليحية التي هي على راس الاولويات في هذه الحرب، تعاني الضعف، وكما هو معروف ان توفر الرجال والتنظيم يصبح غير ذي جدوى بدون تسليح، معتمدة في بدايتها على اسلحة تقليدية (خفيفة، ومتوسطة) التي هي الاخرى لم تكن كافية لكل الاعداد والحشود المتطوعة، اضطر الكثير منهم الى اصطحاب اسلحتهم الشخصية والاعتماد على امكانياتهم الذاتية[٤٥]، لكن فيما بعد تم الاعتماد على عدة مصادر لتسليح مقاتلي الحشد الشعبي، وهي وزارتي الدفاع والداخلية، بموجب اوامر صادرة عن القائد العام للقوات المسلحة، اعادة تأهيل وتصنيع الاسلحة القديمة الخاصة بالجيش العراقي (اماكن السكراب)، الغنائم من معدات وسلاح وذخائر التي يتحصل عليها من تنظيم داعش اثناء المعارك، وكذلك ايران التي تعد المصدر الاهم لتسليح الحشد الشعبي حيث تصل نسبة ٥٠% من مصادر تسليح للحشد الشعبي من عتاد ومعدات وتجهيزا بموجب اتفاق بين الحكومة العراقية والإيرانية[٤٦]، كذلك الضعف في الغطاء الجوي، على الرغم من ان التحالف الدولي يُعد قوة استراتيجية وعسكرية في محاربة تنظيم داعش، الا انه لم يكن بالمستوى المطلوب الذي كان متوقعا من قبل صانع القرار العراقي، واصبح العراق في خضم تلك الاحداث في مأزق التعقيدات الجيوستراتيجية التي تشهدها المنطقة، يدور بين ما تتطلب عمليات الحرب ضد تنظيم داعش من رصد لتحركاته وتوجيه الضربات الجوية لمراكزه الحيوية، وبين مقتضيات الاستراتيجية التي تفرضها مصالح الاطراف الاقليمية والتحالف الدولي ضد هذا التنظيم، فضلا عن عدم تمكن صانع القرار العراقي من استثمار فرصة توظيف التنسيق الرباعي الذي اعلنت عنه روسيا وايران، والحد من هيمنة التحالف الدولي على المجال الجوي العراقي[٤٧]، بالرغم من هذه الكوابح

الذي عانى منه الحشد الشعبي الا انه استطاع ان يتجاوزه ويغطي عليه، عن طريق الروح المعنوية العالية والعقيدة القتالية التي امتلكها كافة افراد الحشد الشعبي كما ذكرنا سابقا، كذلك الاستفادة من الفرص التي وفرتها المرجعية الدينية العليا في النجف والتعاطي معها بمرونة عالية، ومن اهم هذه الفرص هي:

- **وحدة الاهداف والمنطلقات: فقد منحتهم الوحدة في المنطلقات، والاهداف، والخطط، والاستراتيجيات، عند تتبع مجريات الاحداث، نجد ان خطاب الجميع واحد في اهمية التصدي لخطر الارهاب والدفاع عن العراق وشعبه وعمليته السياسية، هذا الامر الذي بقية لسنوات عديدة يشكل أحد أكبر المعاضل التي تواجه كافة مكونات العراق، وصار هنالك بعد الفتوى اجماعا في توحيد الموقف والاهداف والمسؤوليات.**
- **الشرعية الدينية للحشد الشعبي: ان الفتوى منحت كافة تشكيلات المقاومة الشرعية، فاندمجت بصورة كبيرة في المجتمع العراقي ومؤسساته السياسية والامنية، بعد ان كانت هنالك ضبابية كبيرة عند الكثيرين من ابناء الشعب العراقي في نضرته لهذه الفصائل بسبب الاعلام المضاد، سيما وان هنالك غياب واضح لضوابط القانون الذي يحدد الكيفية التي يتم التعامل مع هذه الفصائل، فقد كان ينضر إليهم بأنهم خارجون عن القانون. لكن بعد صدور الفتوى توسعت اعداد التشكيلات، وانتمى اليها الكثير، والتحقت بها مجاميع وتشكيلات جديدة.**
- **الحشد عامل مهم في تحقيق الامن: ان الفتوى والمواقف والدماء منحت الشرعية للحشد الشعبي بأن يكون جزء من منظومة حماية الامن في العراق، وتحولت تشكيلاته الى جهة ساندة ومكملة للمؤسسة العسكرية، وهنا تمت المصالحة والتوحيد بين فصائل المقاومة والمؤسسة العسكرية، فصاروا جزء من اداء هذه المؤسسة** وصار ميدان المعركة ميداننا للتفاعل والتلاحم، وتوحيد الجهد والمصير لإنقاذ البلد[٤٨].

بعد ان تحددت شكل العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية والحشد الشعبي، كان لابد من تنسيق المهام والادوار، والتنسيق يعتبر من الاعمال الإدارية ذات الاهمية الكبرى، فالعمليات العسكرية منذ بدء اطلاق النار والتحرك الى اعقد هجوم بري او جوي على دفاعات العدو، تكون مستحيلة التنفيذ بدون تنسيق، وبلا شك ان النتائج المباشرة بدونه تكون الفوضى حتما، لما للتنسيق من اهمية في توحيد الجهود لتحقيق الهدف المشترك، هنالك في الاساس نوعين من التنسيق هما تنسيق الفكر وتنسيق العمل، تنسيق الفكر الذي يتطلب تطوير مسبق للمفاهيم، التي تشمل الاهداف والرؤى، وهذا الامر تحقق بشكل كبير، التي كانت المرجعية الدينية لها الدور الاساس به[٤٩]، اما في ما يخص التنسيق العمل فقد كان هوة الاخر أنموذج وله دور حاسم مسارح العمليات وتحقيق الانتصارات[٥٠]، هذا التنسيق الذي ظهرت ملامحه وجُنيت ثماره بالخصوص في ملحمة جرف النصر، الذي اعتبرها الكثير من المختصين الامنيين مفتاح عمليات التحرير الكبرى ونقطة التحول التاريخية في سير الاحداث، واستمرت على نفس الوتيرة في كل المعارك اللاحقة، فقد جرى تنسيق عالي المستوى وانسجام وتفاعل بين كافة الجهات المشتركة، اثناء مرحلة التخطيط وصولا الى مراحل الاستحضار والتنفيذ، وعلى كافة المجالات من تبادل المعلومات والجهود الاستخبارية، واللوجستية، والاعلامية، الى التنسيق بين وسائل الاسناد الناري، وتوزيع محاور الهجوم وتوقيتات التقدم على التشكيلات كافة، وحتى على مستوى القيادة وهي الاهم، فرغم ان تشكيلات الحشد الشعبي كانت الاكبر والاهم في عملية التطهير والتحرير اذ مثلت اكثر من ٧٠% من مجموع

القوات القتالية، مع وجود تشكيلات فصائل المقاومة الاسلامية كمنظمة بدر وكتائب حزب الله ذات الثقل الميداني والعسكري، الا ان وحدة القيادة تطلبت ان تكون قيادة القطعات بيد قائد عمليات بابل اللواء عبد الحسين البيضاني، الذي من جانبه نجح في ادارة المعركة وتوحيد وتحشيد الجهود في مراحل العملية(٥١).

لذا صار هنالك مزاوجة ناجحة ما بين مفهوم العمليات السائدة في الحروب النظامية التي تخوضها الجيوش التقليدية من جانب، والحروب الشعبية وحرب العصابات من جانب اخر، او بمعنى اكثر دقة ان استراتيجية استخدام الحشد الشعبي، وبالتنسيق والتخطيط المشترك مع القوات المسلحة العراقية النظامية، قد غيرت ميزان القوة لصالح القوات الامنية والعسكرية، وكسرت مفهوم التفوق لعصابات تنظيم داعش، من خلال ادخال مناهج واساليب مختلفة عما كانت متبعة في القوات المسلحة النظامية، وادخلت بعدا جديد على مفهوم حروب الجيل الخامس التي تعتمد على قوة الكيانات الصغيرة والمدربة جيدا(٥٢).

ومن خلال تتبع مسارح العمليات وخرائطها الجغرافية، يلحظ ان الاداء الاستراتيجي الفعال التي تمكنت من تحقيقه تشكيلات الحشد الشعبي، في مناطق ذات تضاريس جغرافية وديمغرافية معقدة، وحساسية التوزيع السكاني في المناطق التي تحرك بها الحشد الشعبي كمدينة عسكرية، قد عزز بشكل كبير من دور الاداء العسكري للقوات المسلحة في كافة مناطق العمليات، ولعل معارك الانبار وتلعفر والموصل كشفت بصورة جَلية الاسناد الفعلي الذي كونته هذه التشكيلات، فضلا عن الاشتباك المباشر مع هذه التنظيمات كشف الاسلوب القتالي الذي تعتمد عليه هذه الجماعات الارهابية، اذ انها لا تستطيع تولي المبادرة بالهجوم الا في حالة الفوضى، وهذا اثبتته تجربة داعش في سوريا من بعدها العراق، فوجود حواضن في مناطق دير الزور تؤيد عناصر هذا التنظيم، فضلا كونها مناطق وعرة من الناحية الجغرافية، جعل من هذه الحرب شبه متوازنة مع الجيش السوري، والحالة تبدو مشابهة نسبيا من العراق، فطبيعة الصحراء الغربية في محافظة الانبار واتصالها بمناطق الفرات الاوسط، كون عاملا ذات اهمية في تحقيق مبدأ الانتشار وتأمين المشاغلة العسكرية لهذا التنظيم الارهابي، الا ان الاداء النوعي لتشكيلات الحشد الشعبي ضاعف من فرص نجاح هذه الحرب الخاطفة التي اعتمدتها القوات المسلحة، واستراتيجية تعدد المحاور التي طبقتها العمليات المشتركة على مسارح العمليات كافة(٥٣).

رابعا: الادوار الغير تقليدية للحشد الشعبي

١ـ في مواجهة ازمة (كوفيد ١٩)

كان لهذه الجائحة اثرا كبير على دول العالم اجمع، وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العراق واحد من هذه الدول، التي كانت لهذه الجائحة تداعيات كبيرة عليه، زادت على ازماته المتعاقبة الواحدة تلو الاخرى، لعقود طويلة من الزمن، وكان لها تأثيرا على قدرة استجابة ومرونة البلد لمثل هكذا ازمات، التي عُدت في وقتها بانها ازمة ثلاثية (مركبة) فرضت ضغوطا كبيرة على الدولة والمجتمع العراقي، نتيجة التعطيل الجزئي للفعاليات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية، فقبل بدء الحضر الصحي بفعل إجراءات مواجهة كورونا، كان البلد يعيش اوضاع متوترة و الاغلاق في محافظات الجنوب بفعل التظاهرات ما

تسمى ب(ثورة تشرين)، التي كان من تداعياتها استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، ثم بعد كذلك جاءت التداعيات التي افرزتها ازمة كورونا الغير مسبوقة، سواء في العالم ككل او محليا، فقد ادت الى انهيار اسعار النفط، فقد خلال ايام ثلاثة ارباع سعره الذي كان عليه قبل الازمة، الى حد اصبحت فيه الحكومة عاجزة حتى على تأمين رواتب الموظفين او المتقاعدين، يقابله عدم اعلان عن اي خطة انقاذ اقتصادي، وهكذا كان العراق امام ازمة ثلاثية (ازمة سياسية، ازمة كورونا، ازمة انهيار اسعار النفط)[٥٤].

في هذه المرحلة كان لهيئة الحشد الشعبي ادوارا مهمة في الاستجابة ومواجهة ازمة كورونا، من خلال فعاليات مختلفة وعديدة، منها مشاركته الى جانب القوات الامنية ضمن قيادة العمليات المشتركة، في تطبيق اجراءات الحضر، بمنع التجمعات في الاماكن العامة ومنع الفعاليات الجماهرية، واغلاق مداخل المدن وغيرها من الواجبات المناطة اليه[٥٥]، اضافة الى الجهود الاجتماعية التي اشادت بها صحف عالمية، منها صحيفة " المونيتير " حيث ذكرت في تقرير مفصل، ان فعاليات قوات الحشد الشعبي في الاستجابة لازمة كورونا، تنوعت ما بين اعادة تأهيل المستشفيات، ودفن ضحايا الفيروس، وتعفير وتعقيم الاماكن العامة ومؤسسات الدولة، ونقلت الصحيفة التي تتخذ من الولايات المتحدة الامريكية مقرا لها، عن قائد اللواء (٤٠) في الحشد الشعبي "قصي الربيعي " اعلانه في لقاء خاص ان قوات هذا اللواء قد باشرت في تقديم المساعدة الانسانية للمواطنين، منذ بداية الازمة في شهر شباط، مشير الة توزيع (١٥٠) الف حزمة مساعدات الى العوائل الفقيرة، فضلا عن تصنيع الكمامات، والقفازات الطبية[٥٦]، في السياق نفسه اشادت صحيفة عالمية اخرة (ميدل ايست أي) التي تتخذ من بريطانيا مقرا لها، بدور الحشد الشعبي خلال فترة ازمة كورونا، وذكرت الصحيفة في تقرير مصور لها ان وحدات الحشد الشعبي اخذت على عاتقها العمل على مدار الساعة، في احد المقابر المخصصة لدفن ضحايا الفايروس، في محافظة النجف، واصفتا هذا العمل بالمجهد بدنيا ونفسيا، رغم كذلك كانت الاجراءات تتم باحترام بالغ، وطبقا لعقائد واديان الضحايا[٥٧].

٢_ دوره في مكافحة الجريمة المنضمة (المخدرات):

كان من التداعيات السلبية للتحرر الاقتصادي وفتح الحدود بين الدول، وغيرها من اشكال العولمة، أن تحينت مجموعات الجريمة المنضمة هذه الفرصة لممارسة نشاطاتها، التي امست عابرة لحدود الدول، بعد ما كانت اثارها محصورة في حدود الدولة الواحدة، ومن الجدير بالذكر ان هذه الجرائم لا يقترفها شخص واحد بل جماعات من الاشخاص، وتُدرج هذه الجرائم ضمن التهديدات اللاتماثلية او اللاتناضرية، فهي مجهولة المصدر وغير واضحة المعالم، ولا تصدر عن وحدات سياسية على غرار الدول، ومثل هذه الجرائم لها اثار وتداعيات ذات خطورة عالية على الامن المجتمعي، هذا الاخير الذي يُعتبر احد القطاعات الخمسة للأمن، التي حددها "باري بوزان" (الامن السياسي، الامن العسكري، الامن الاقتصادي، الامن البيئي، الامن المجتمعي)، هذه القطاعات التي عبر عنها باري بوزان في مقال له والمعنون "الانماط الجديدة للأمن العالمي في القرن العشرين" بانها شبكة قوية من الترابط، ولا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، ويمكن اعتباره بأنه اول المستخدمين لمفهوم الامن المجتمعي، التي يتضمن حماية المجتمع من كل التهديدات على غرار التهديدات اللاتماثلية[٥٨]، بالتالي يمكن فهم الجريمة المنضمة على انها: جريمة ترتكب من قبل مجموعة من الاشخاص الذين يشتركون في تنظيم

هرمي محدد، بهدف تحقيق الربح، من خلال ممارسة انشطة مشروعة وغير مشروعة، مستخدمين في كذلك في كثير من الاحيان التهديد او الرشوة، مما يزيد من امكانية امتداد انشطتها الى خارج الدول[٥٩].

لا شك ان موضوع المخدرات يعد من المواضيع التي اكتسبت اهمية حيوية في المجتمع العراقي الراهن، بسبب تفشي ظاهرة تعاطي وادمان المواد المخدرة، وانعكاس كذلك على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، وبالخصوص عندما يرتبط هذا الموضوع بمفهوم الامن المجتمعي، ووما يترتب عليه من خطورة على تماسك المجتمع وسلامته النفسية، والفكرية، والاجتماعية، والامنية، فضلا عن الاقتصادية والصحية، وهكذا كله جاء في ظروف استثنائية يمر فيها المجتمع العراقي، نتيجة للتغير السياسي الذي شهدته المنطقة، والذي القى بضلاله على امن واستقرار المجتمع، اذ كما ذكرنا سابقا مر العراق بفترات حرجة من الصراعات، وعدم الاستقرار الاقتصادي وكذا الاجتماعي، بل اكثر من كذلك حتى نفسيا، مما زاد الامر تعقيدا وصعوبة، وساهم بشكل كبير في انتشار هذه الظاهرة، وزادت كذلك من صعوبات السيطرة عليها، حتى اصبحت تهدد الامن القومي بالصميم[٦٠].

في هذا الامر كان للحشد الشعبي دورا مهما في محاربة هذه الظاهرة، عن طريق معاونيه الاستخبارات والمعلومات، من رصد ومتابعة التجار الكبار، والقاء القبض عليهم[٦١]، على سبيل المثال، حيث اعلنت هيئة الحشد الشعبي تمكنها من الاطاحة بشبكة دولية خطرة لتهريب المخدرات بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٥، عن طريق معاونية الاستخبارات والمعلومات، بعملية معقدة غرب العراق، وضبط ٢٠كغ من مادة الكريستال الخدرة[٦٢]، كما اعلنت هيئة الحشد الشعبي ان قواتها اعتقلت تاجر مخدرات في مدينة القائم الحدودية وتم ضبط بحوزته ١٧٥ الف حبة مخدرة من نوع كبنتاغون بتاريخ ٣٢نوفمبر ٢٠٢٤، وغيرها من العمليات في كذلك السياق[٦٣].

١ _ دوره في ادارة المخاطر الطبيعية:

المخاطر في سياق الكوارث الطبيعية، تنطوي دائما على تفاعلات بين الموارد الطبيعية العوامل (الجيوفيزيائية)، والبشرية (السلوكية)، فالمخاطر الطبيعية لا تعتمد فقط على الاحداث المادية، بل ايضا على الافعال البشرية والظروف (عوامل الضعف وما الى ذلك)، والقرارات، والثقافة[٦٤]، بمعنى اخر لا يقتصر علم المخاطر الطبيعية ومخاطر الكوارث على البحث في نظرية ومنهجية مخاطر الكوارث فحسب، بل يشتمل كذلك الظروف السائدة في المنطقة المعرضة لها، ومقدار المرونة التي يتمتع بها مجتمع هذه المنطقة في تطبيق الوقاية من مخاطر الكوارث وتكنلوجيا الحوكمة والسياسات، فعلم المخاطر الطبيعية والكوارث يتميز بالتكامل المتعدد التخصصات، من الفهم العلمي لهذه المخاطر، واستخدام الوسائل الهندسية والتكنلوجية لتحقيق التخفيف الفعال لها، وتنظيم التفاعل البشري والانشطة البشرية، اي يتوجب ان يكون هنالك تطوير لنموذج اجتماعي مرن للتناغم ما بين الانسان والطبيعة، للحد من هذه المخاطر والخسائر المرتبطة بها[٦٥].

في العراق حين تعرضت البلاد لموجات الفيضانات والسيول الكبيرة، برز الحشد الشعبي كفاعل رئيسي في ادارة هذه الكوارث، واشتملت ادوار الحشد الشعبي مجموعة من المهام التي تراوحت ما بين الاستجابة الطارئة للحد من تأثير هذه الكوارث، وتعزيز مرونة الدولة في مواجهة المخاطر الطبيعية المحتملة. بالخصوص الادوار

التي قام بها في مواجهة السيول التي اجتاحه العراق في عام ٢٠١٩، حيث تمكن الحشد الشعبي عن طريق الجهد الهندسي التابع له من انقاذ حوالي (١٠٠) مدينة من خطر السيول، وكانت له استجابة سريعة لهذه الازمة، وتمكن من الحد منها ومنع وقوع كارثة كادت ان تلحق بهذه المدن[٦٦]، فضلا عن تحويل هذه الازمة من تحدي كبير للبلاد الى فرصة عن طريق قيامه بتحويل مسارات السيول الى الاهوار التي تعاني الجفاف بشكل كبير، واسهم بامتلاء الاخير ب٧٥% من المياه، بتعاون وتنسيق عالي مع وزارة الموارد المائية[٦٧]. من جانب اخر شروع الحشد الشعبي بزراعة مليون نخلة في بادية السماوة، حيث مثلت هذه

الخطوة المهمة والكبيرة نقلة نوعية استثمار المساحات الصحراوية زراعيا، واسهام كبير نحو زيادة فاعلية الدولة في مواجهة اثار التغير المناخي، فضلا عن كونها خطوة اقتصادية استباقية في تنوع المنتجات الاستراتيجية للبلد في ضل شحة المياه العالمية[٦٨].

الخاتمة

انطلاقا من الغرض الأساس الذي أنشأت من اجله تشكيلات الحشد الشعبي , كضرورة استراتيجية للأمن القومي العراقي وكرد فعل على المخاطر التي شكلها تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله أجزاء كبيرة من الأرض العراقية , يقابله استراتيجية عسكرية تقليدية لم تتمكن من مجابهة حرب التماثل او الجيل الرابع التي انتهجها داعش , لذا ظهر الحشد الشعبي الذي انبثق عن القوى الشعبية استجابتا للفتوى الجهاد الكفائي كاداة ذات فاعلية عالية في مواجهة هذا التنظيم الإرهابي , وبالفعل مثل دخوله الى جانب القوات المسلحة تغييرا دراماتيكيا في مسار الحرب التي شنها التنظيم الإرهابي وتمكن من وضع معادلة جديدة على الأرض العراقية بصورة عامة وطبيعة هيكل القوات المسلحة بصورة خاصة , هي معادلة العقيدة الوطنية الممزوجة بالعقيدة الدينية في ذات القوت , ولعب دورا محوريا في الحد من المخاطر التي تعرض لها الامن القومي متجاوزا الوظيفة التقليدية ليشمل جوانب مختلفة سواء كانت طبيعية او بشرية او امنية , وراح دورها يتزايد بشكل في الوقاية والتصدي للمخاطر .

الهوامش

[1]) Renn O. White Paper on risk governance: Towards and integrative approach. International Risk Governance Council (IRGC); 2009،p23

[2]) Newsome B. A practical introduction to security and risk management ،Sage publications; 2013 Oct 15،p45.

[3]) Australian/New Zealand Standard™،Risk management—Principles and guidelines، Originated as AS/NZS 4360:1995،Third edition 2004،p1.

[4]) Renn O. White Paper on risk governance: Towards and integrative approach. International Risk Governance Council (IRGC); ibid ،p40.

[5]) Nick Mabey and Jay Gulledge، finel، Silverth (Operat ionalizing Risk Management) 2011

[6]) Yee-Kuang Heng، WAR AS RISK MANAGEMENT
Strategy and conflict in an age of globalised risks، Routledge، LONDON AND NEW YORK،2006، p45.

[7]) (Bruco Newsome، (Apractical Introdaction To Security And Risk Management)، Unirersity Of Colifornia، Berkeley، 2014، P258

[8]) (GAO، (Risk management)، united states Geverment Accountabillity of fice، December 2005 P.111

[9]) Newsome B. A practical introduction to security and risk management، ibid، 322.

[10]) Comptreller and AuditerGeneral، Sapporting innoration: Management Risk in gorenment departnments، ordered by the house of commons، 27 July 2000 P49

[11](UK Government، The Orange Book Management of Risk - Principles and Concepts، 2023، p21

[12]) IRGC،(Introduetion to the IRGC Risk Governance framework ERFL International Risk Gorernance conter 2017، P23

[13]) Rajaratnem Scohool oif Internation studies، (Internationl Risk management A PPRou thes، 2013 P3

[14]) Yee – Kaang Heng، (WARAS Risk management) ,(USA، and Gand), 2006.P 52

[15]) Mabey N ،، Silverthorne K. Degrees of risk: defining a risk management framework for climate security ،p32. Third Generation Environmentalism Ltd (E3G); 2011
http://www.jstor.com/stable/resrep17711.7.

[16]) منعم صاحي العمار، الامن الوطني العراقي ومكافحة الارهاب " دراسة في اشكالية الادارة "، مجلة دراسات دولية جامعة بغداد , العدد٦١(٢٠١٥)، ص ٢٨ ـ٢٩

[17]) Brynen R، Korany B، Noble P، editors. The many faces of National Security in the Arab World. Springer; 2016 Jul 27

[18]) Khan EM. COMPREHENSIVE NATIONAL SECURITY: CONTEMPORARY DISCOURSE. Margalla Papers. 2022 Jun 30;26(I):1-7.

[19]) Blanchette J. Ideological Security as National Security. Socialism Studies. 2019 May.

[20]) Holmes KR ، Nau HR، Zakheim DS. Liberty's Best Hope: Why American Leadership is .Needed for the 21st Century. Heritage Foundation; 2008 Mar 14

[21]) Sasley B، Jacoby TA. Redefining security in the Middle East. Manchester University Press; 2002.

[22]) Caudle SL. National security strategies: Security from what، for whom، and by what means. Journal of Homeland Security and Emergency Management. 2009 Apr 14;6(1).

[23]) Abd Rahman AA. The Concept of National Security in the Period of Cold War and Post-Cold War. Journal of Law and Sustainable Development. 2023 Sep 1;11(5):e766-.

[24]) Paleri P. National security: Imperatives and challenges. Tata McGraw-Hill; 2008

[25]) ولد متالي لمرابط احمد محمدو، الامن القومي العربي عبث الداخل واطماع الخارج رؤية استشرافية، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠ وما بعدها .

[٢٦]) ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة داعش والعراق وادارة التوحش، الطبعة الاولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٥٠-٣٥١.
[٢٧]) محمد هاشم البطاط واخرون، الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، الطبعة الاولى، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، العراق، ٢٠١٦، ص ١٣٥-١٣٦.

[٢٨]) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

[٢٩])مجموعة باحثين، الحشد الشعبي الرهان الاخير، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية,٢٠١٥، ص ٣٤.
[٣٠])مقابلة اجراها الباحث مع مهند العقابي المدير العام لمدرية الاعلام الحشد الشعبي بتاريخ ٢٨_١٠_٢٠٢٣.
[٣١])غالب الناصر، الحشد الشعبي ظهوره وتطوره في ضوء فلسفة التاريخ واثار استقلاليته على المتغيرات الامنية والجيوبوليتكية والحضارية في المنطقة العالم، الطبعة الاولى، اصدارات تجمع مؤسسات الرضوان، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٦٨-١٦٩.
[32]) Daniele Ganser ،Nato s Secret Armies١ ،st Edition،Routledge ،London ،٢٠٠٤ ،p45.
[٣٣])زينب ضياء عبود، الحشد الشعبي في العراق دراسة في المواقف والابعاد الاقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، العلوم السياسية، النجف، ٢٠١٧، ص ١١٦.
[٣٤])اوستن لونج، الحروب الامتماثلة في القرن الحادي والعشرين، عن كتاب: مجموعة باحثين عن الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ضبي، ٢٠١٤، ص ٢٤.
[٣٥])عبد العالي العبدوني، الحشد الشعبي كألية فعالة لمواجهة الجيل الرابع، عن كتاب مجموعة مؤلفين، في مواجهة داعش اية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد احداث الموصل، الطبعة الاولى، مركز العراق للدراسات، العراق، ٢٠١٦، ص ٣١١-٣١٢.
[٣٦])مصدق عادل، التنظيم الدستوري والقانوني للحشد الشعبي والتشكيلات المسلحة في العراق، الطبعة الاولى، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٦٢.
[٣٧])اسعد كاظم شبيب، مقومات الحشد الشعبي في العراق واثرها في نجاح التجربة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، النجف، العدد ٦٤ج٢ اذار ٢٠٢٢، ص ٤٥٤.
[٣٨])مايكل نايتس، مستقل قوات الامن العراقية، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، اذار / مارس، ٢٠١٦، ص ٣٠ – ٣١.
[٣٩])شهد فيصل، شيبة في ارض السواد،الطبعة الاولى، هيئة الحشد الشعبي، مديرية التوثيق، بغداد، ٢٠٢٠ ص ٥١.
[٤٠])هامر عزيز الانباري، الحشد المقدس بعد في الرؤية وفي استراتيجية الصراع،صحيفة حشدنا املنا، العدد٤٥، اصدار العتبة الكاظمية المقدسة،بغداد ٢٠١٧، ص ٣.
[٤١])علي فارس حميد، الحشد الشعبي وفصائل المقاومة رؤية في مسارات الاداء والاندماج،في كتاب مجموعة مؤلفين،بناء دولة العراق تيارات متضاربة،ورؤى مستقبلية، الطبعة الاولى، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت،٢٠٢١، ص ١٧١.
[٤٢])تغريد صفاء مهدي التميمي، توظيف القوة السيبرانية في الاداء الاستراتيجي الامريكي، اطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١، ص ٢٧.
[٤٣])علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات- مدخل دراسة في الفكر الاستراتيجي العالمي، دار الرافدين، الطبعة الاولى،بيروت، ٢٠١٨، ص ٧٤-٧٥.
[٤٤])عامر مصباح، نظرية الدفاع الوطني تحليل الاسس الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ٢٠٢٣، ص٣٦
[٤٥])اسامة حسين الذبحاوي، الفاعلون غير الحكوميين في العراق – الحشد الشعبي نموذجا، رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، بيروت، ٢٠٢١، ص ٦٩.
[٤٦])سارة عبد جاسم، الحشد الشعبي واستراتيجية مكافحة الارهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص ١٢٠.
[٤٧])علي فارس حميد، ممكنات التوظيف الاستراتيجي للحشد الشعبي في مرحلة ما بعد داعش، مجلة النهرين، بغداد، العدد الثالث اب ٢٠١٧،ص٣٥.
[٤٨])محمد صادق الهاشمي، اضواء استراتيجية على المقاومة والحشد الشعبي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ وما بعدها.
[٤٩])محمد بن علي الحميميدي، الادارة العسكرية والقائد والقيادة " دراسة وتحليل"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الاولى، الرياض، ٢٠١٨، ص ٧٣.
[٥٠])رقية سعيد خلخال، توثيق ذاكرة الحشد الشعبي "رؤية تحليلية في التأسيس المنهجي واليات توثيقه، ذاكرة الحشد الشعبي وامن المجتمع ثنائية الحياة والبناء، مركز دراسات الكوفة،... ٧٥١.
[٥١])قسم ارشفة المعارك –مدرسة القيادة والاركان – المديرية العامة للتدريب، ملحمة جرف النصر مفتاح العمليات الكبرى، مجلة الاركان للدراسات الاستراتيجية، هيئة الحشد الشعبي، بغداد، العدد(بسم الله)، السنة الاولى ٢٠٢٢.

[٥٢] عماد علو الربيعي، دور المرجعية الدينية العليا في بلورة استراتيجية الحشد الشعبي قراءة عسكرية، مهرجان فتوى الدفاع المقدس الثقافي الاول، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، ٢٠١٦، ص٤٤.

[٥٣] علي فارس حميد، الحشد الشعبي وفصائل المقاومة الاسلامية رؤية في مسارات الاداء والاندماج، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

[٥٤] حسن لطيف كاظم الزبيدي واخرون، دراسة حالة: الفقر وممستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الاولى، العراق، ٢٠٢٠، ص ١٤.

[٥٥] ضحى سعيد و هبة علي حسين، ازمة التعامل مع جائحة كورونا... العراق انموذجا، مجلة حمو رابي، العدد ٣٣-٣٤- السنة الثامنة ٢٠٢٠، ص ٨٠.

[56] متاح على الموقع الرسمي لصحيفة المونتير:
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/07/iraq-covid19-pmu.html

[57] متاح على الموقع الرسمي لصحيفة ميدل ايست:
https://www.middleeasteye.net/video/coronavirus-inside-iraqs-only-covid-19-cemetery

[٥٨] سليمان سهام، تأثير الجريمة المنظمة على الامن المجتمعي: الجزائر حالة دراسة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، المجلد (١٢) العدد (٠٢) افريل ٢٠٢٣، ص ١٨٣.

[59] ADERRAHMANE ،ADDAD ،et al. The Consequences of Organized Crime at the Social Level in Algeria ،Aleph. Langues ،médias et sociétés Vol.7 (4)-Novembre-2020،p34.

[٦٠] عقيل عبد جالي و هدى كريم مطلك، المخدرات وتهديد الامن المجتمعي في العراق، مجلة الجامعة المستنصرية، العراق، بغداد، العدد ١٠٥ج٢، ص ٩٢.

[٦١] جميل محسن منصور و علي بشار كشاش، دور الحشد الشعبي في تعزيز السلم الاجتماعي ومواجهة التحديات الامنية بعد عام ٢٠١٤، مركز الكوفة.

[62] وكالة الانباء العراقية , استخبارات الحشد الشعبي تطيح بشبكة دولية لتهريب المخدرات , الخبر متاح على لرابط الاتي
https://search.app/5L9nHtmuU2KkmozA9

[63] الترا العراق الحشد الشعبي يلقي القبض على تاجر مخدرات
https://search.app/5L9nHtmuU2KkmozA9

[64] EISER ،J. Richard ،et al. Risk interpretation and action: A conceptual framework for responses to natural hazards. International journal of disaster risk reduction 2012،p6

[65] CUI ،Peng ،et al. Scientific challenges of research on natural hazards and disaster risk. Geography and Sustainability 2021،٢.٣ ،p219

[66] قناة السومرية , الحشد الشعبي يعلن انقاذ ١٠٠ مدينة من الغرق , متاح على الرابط الاتي : .
https://search.app/C6sMB2s67rSg4pdY9

[67] جريدة الصباح , مشروع المهندس لزراعة المساحات الصحراوية , متاح على الرابط الاتي:
https://search.app/NsDqbgFBgCRAzw4n9

[68] وكالة بغداد الإخبارية , الحشد الشعبي يعلن امتلاء الاهوار بنسبة ٧٠% , متاح على الرابط الاتي:
https://search.app/bQxUuwd9krhfSaKc7